الرياض
الأربعاء 9 المحرم 1427هـ - 8 فبراير 2006م - العدد 13743

(1-3) الخدمات الصحية بين التأمين والتأميم

العقيد دكتور/ صالح بن ابراهيم الطاسان

الطب والعلاج وتأمينهما لجميع المواطنين هو ابرز الخدمات الاجتماعية التي تقيم صرح التكافل الاجتماعي وتعّنون المجتمع بعنوان مجتمع صحي قوي متماسك، حيث ان جميع الدول تصنف اليوم بمؤشراتها الصحية التي يقاس بها الوضع الصحي العام لشعبها إلى حد أن تكون ابرز اهتمامات واجندة رؤساء الدول بجميع احزابها خلال حملاتهم الإنتخابيه تتركز في وعودهم عن مدى إصلاح وتطوير الخدمات الصحية، وماذا سيعمل من اجل تحسينها وتيسيرها لتكون في متناول الجميع وبالتالي يكسب ودهم. حيث ان جميع الشعوب في ارجاء العالم تحلم برعاية صحية شاملة.

أي إنسان همه الأول هو من سيرعاه في حالة إصابته بمرض (لا سمح الله) ومن سيخدمه او يدفع تكاليف علاجه خاصةً إذا لم يكن لديه تأمين من جهة عمله وليس لديه ألامكانية المادية لتغطي نفقات المرض بدون اية صعوبة، خصوصاً إذا طال أمد المرض أو احتاج المريض لدخول المستشفى لإجراء عمليه جراحية فان ذلك يعني كارثة مالية بالنسبة له ولعائلته، لتعلن حالة الاستنفار وتبدأ رحلة الشقاء والرجاء .. والتوسطات حيث ان تكاليف العلاج مهما بلغت ليست في متناول كل الاسر، والكل يخشى بعض الاحيان المصاريف الزائدة وهذا مايخيفه من زيارة الطبيب في بداية الأمر أو اخذ العلاج للمدة الكافية، ونتيجة ذلك تطول مدة المرض مما يحدث الانتكاسات ويزيد في العبء المالي .

وإذا ما نظرنا لما وراء الخسارة المادية في المرض أي إذا نظرنا للشخص وللمجتمع نجد أن هناك تأثيرا نفسياً واجتماعياً وحتى سياسياً يجب أن نحسب له الحساب. كل مرض خطير يقلق بال المريض وعائلته من خطر الموت ومرارة الخيبة من الظروف السيئة، وكثيرا ما تحدث الصدمات النفسية والأمراض العصبيه الاخرى في أصحاب الشخصية الضعيفة نتيجة للمرض والألم والعذاب الجسماني وفقدان العناية والاهتمام من المحيط الذي حوله في حالة الشدة والحاجة.. خاصة في ظل ظروف الضغط والازدحام الشديد وقوائم الانتظار الطويلة على المستشفيات الحكومية والتي لا تستطيع أن تشمل الجميع بخدماتها. وحتى يشعر كل مريض بالعناية والرعاية والثقة التامة بان المسؤولين عن علاجه غير غافلين عنه، ومهتمين به حتى يصح ويشفى تماماً بإذن الله.

كلنا يعلم مقدار ما تتحمله الدولة سنويا من أعباء مالية كبيرة في علاج ورعاية مواطنيها خاصة مع تزايد الامراض وارتفاع نسبة الحوادث وزيادة النمو السكاني وفي ظل الارتفاع الباهظ لاسعار صناعة الطب والعلاج من معدات واجهزة وتكنولوجيا طبية وغلاء اجور الاطباء والعاملين بالقطاع الصحي وهذا بدوره اثر في القطاع الصحي من استيعاب هذه الاعداد الكبيرة من المرضى والمراجعين وطول الانتظار لزيارة استشاري او موعد تنويم كما اثر في انخفاض مستوى جودة الطب بشكل عام وزيادة الاخطاء الطبية برغم الجهود الجادة والقوية في محاولة التطوير واللحاق بالركب الذي يسير بخطى سريعة. حيث اولت حكومة خادم الحرمين الشريفين الرعاية الصحية في المملكة بقطاعيها الحكومي والخاص اهتماما ورعاية كبيرة حتى استطاعت وبفضل الله من نشر الخدمات الصحية في جميع مدن وقرى المملكة، وذلك من خلال المستشفيات التخصصية والعامة والمستوصفات والمراكز الصحية. وكانت الدولة قد خصصت للرعاية الصحية في ميزانيتها لعام 1424ه أكثر من 15 مليار ريال..اي بزيادة سنوية نسبتها 10٪ عن ميزانية العام السابق وهكذا دواليك.

والتأمين الصحي اليوم.. وباشكاله المتعددة يقوم بتخفيف هذا العبء بشكل واضح ويسهم في رفع الكفاءة والجودة في قطاع صناعة الطب والعلاج ويمكن ان يوفر رؤوس اموال للمستشفيات والبرامج الصحية تمكنها من تمويل نفسها وشراء الأجهزة ودعم الأبحاث وتقديم اجور عالية لاستقطاب الكوادر الصحية والفنية الماهرة كما هو واضح من تجارب الدول الصناعية المتقدمة التي سبقتنا طبيا وبعدة مراحل ويعود سبب ذلك ببساطة دخولهم سوق وصناعة التأمين الصحي مبكرا.. ومنذ القرون الوسطى!!

ومهما تعددت انواع التأمين واشكاله في دول العالم، الا انه في اغلب الاحيان لا يخرج عن احد هذين النظامين:

1 - نظام التأمين الصحي (Health Insurance). والذي يطبق اليوم في اكثر من 90 دولة صناعية ونامية في العالم مثل الولايات المتحدة الامريكية وكندا والمانيا واليابان.

2 - نظام تأميم الخدمات الصحية (National Health Services). والمعمول به في عدة دول مثل بريطانيا ونيوزلندا واستراليا وهولندا والسويد والنرويج وباقي الدول الاسكندنافية.

بالرغم من أن الهدف واحد في التأميم والتأمين إلا أن الأسلوب والطريقة والتطبيق مختلف بينهما وربما يختلف المردود اختلافاً بيناً نتيجة لذلك. حيث ان كلاهما يبث الأمن والطمأنينة والراحة النفسية التي تنعكس ايجابا على صحة الفرد والمجتمع من ناحية ارتفاع معدل الاعمار وانخفاض معدلات الوفيات والقضاء على الامراض والاوبئة (باذن الله) حيث كما اشرت من ان الصحة موضوع حساس ويحظى بتعاطف واهتمام المجتمع بشكل فطري وهذا مما دعا الدولة بدءا من خطتها الخمسية السادسة 1415ه إلى التفكير في ايجاد آلية تضمن استمرارية الخدمات الطبية وبنفس الجودة والشمولية لجميع افراد المجتمع (المواطن والمقيم)، وليسهم من الناحية الصحية في رفع مستوى الكفاءة في قطاع صناعة الطب والعلاج ومن الناحية الاقتصادية تكوين رؤوس الاموال والتي من شأنها رفع كفاءة الاقتصاد الوطني خاصة في الاتجار بها في المرابحات والمضاربات الشرعية وانشاء الشركات الوطنية لتسهم في صورة ايجابية كبيرة في توسيع دائرة الاستثمارات الوطنية وبالتالي دفع حركة التنمية الاقتصادية عطفا على ماتوفره هذه المشاريع من فرص وظيفية لشباب الوطن، ايضا ومن الامور المتعلقة بهذه الجوانب مايذكره الخبراء والاقتصاديون من اسهام التأمين في التحكم في التوازن الاقتصادي خاصة في عصرنا هذا عصر العولمة والخصخصة، إلى حد ان اتوقع ان هناك ستكون طفرة في صناعة التأمين الصحي.

واخيرا يجب ان نقدر موافقة المقام السامي على مشروع الضمان الصحي التعاوني وهذا يدل على حرص قيادتنا في بلادنا العزيزة على راحة المواطن والمقيم وضيوف بيت الله الحجاج والمعتمرين والعناية بهم ومواكبة لما يمر به القطاع الصحي في العالم من تطور وايمانا منها بدورها في دفع عجلة التقدم اسوة بالقطاعات الاخرى مستفيدة ومتطلعة لكل ماهو حديث في صناعة الصحة لتبرهن بذلك على ان الاستثمار في القطاع الصحي يجب ان لا يخضع لمعايير تجارية اواقتصادية بحتة، انما هو اولا واخيرا استثمار انساني يبتغى به وجه الله سبحانه وتعالى لخدمة المجتمع وتوفير الخدمة الصحية للقادر وغير القادر، وفي متناول الجميع على حد سواء تحت نظام يجسد مفهوم التكافل الاجتماعي في الاسلام بمؤسساته المتعددة والتعاون في تحمل تكاليف الرعاية الصحية وتوزيع اعبائها المالية علي اكبر قدر ممكن وذلك بالمشاركة بين الرؤساء والمرؤوسين، الأغنياء والفقراء، المرضى والأصحاء من اجل صحة افضل.

وتأميم الخدمات (H.I) في الموضوع القادم سوف أبحث بصورة موجزة الفرق بين كل من التأمين الصحي من حيث النظرية والتطبيق وما هو انسب نظام من هذه الأنظمة الذي يلائم التركيبة (NHS) الصحية االسكانية والجغرافية في المملكة ويطابق احتياجنا ورغباتنا من الناحية الدينية والاجتماعية والثقافية والمادية... الخ، في محاولة للوصول للحلول المناسبة والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال وكذلك إيجاد البدائل التي تساعد في تطوير ورفع مستوى الخدمات الصحية فالنمادج المنفذة في ارجاء العالم كثيرة ومتعددة ويمكن الاسترشاد بها لتحقيق هذا الحلم بما يتفق وطموحاتنا وتحقيق أقصى فائدة تعود بالنفع للمواطن والمقيم. حيث ان التكافل الاجتماعي في الاسلام بمؤسساته المتعددة وانظمته سيجعل من السهل على الباحث الجاد رسم معالم لبدائل مقبولة ومدعومة بامثلة حية وليست بالضرورة منطبقة تماما مع النماذج الحالية للتأمين الصحي.